المصدر: الخليج
التاريخ : ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٥

يوميات سياسية

حول تقرير ميليس

السيد زهره

ثمة عدد من الملاحظات التي ينبغي إبداؤها حول تقرير ميليس عن اغتيال الحريري وما جاء به من خلاصات ونتائج. هي ملاحظات من المفروض ألا تغيب عن الذهن في خضم الجدل الهائل الذي أثاره التقرير، والصخب في الآراء والمواقف الذي تلا إعلان نتائجه.

أولى الملاحظات التي ينبغي تأكيدها هي أن التقرير بحد ذاته وما طرحه من نتائج لا يمثل دليل اتهام جنائي لا ضد سوريا أو لبنان، ولا حتى ضد الأشخاص الذين أورد أسماءهم وربط بينهم وبين الاغتيال. التقرير يقدم «تصورا» أو «رؤية» لعملية الاغتيال والمتورطين المحتملين فيها بناء على أقوال شهود معينين، ومكالمات هاتفية، الخ، وبناء على انطباعات أو تقديرات خاصة لمعدي التقرير. بعبارة أخرى، الإدانة النهائية الحاسمة للمتورطين في الاغتيال لا تكون إلا عبر محاكمة، أيا كان إطارها، تنظر في أدلة اتهام رسمية، ثم تقرر بعد ذلك من المدان بشكل نهائي، ومن البريء. وتعني هذه الملاحظة أنه في المرحلة الحالية، لا مجال لاستباق الأحداث والمطالبة مثلا بعقاب سوريا، وما شابه ذلك من أمور ينبغي أن تكون مرتبطة بالضرورة بحكم نهائي يصدر في القضية. الملاحظة الثانية: لا شك أن اعتبارات سياسية حكمت إعداد التقرير والنتائج التي طرحها، أو على الأقل أثرت فيه بشدة. وهذا أمر بديهي. فالتحقيق الذي أجرته لجنة ميليس جرى في ظل مناخ حملة الاستعداء ضد سوريا في داخل لبنان، وفي العالم عموما. ومن الطبيعي أن معدي التقرير تأثروا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بهذه الحملة ضد سوريا وما أثير فيها. كما أن التحقيق تأثر، كما هو واضح من النتائج التي طرحها وطريقة صياغتها، بالنظريات التي طرحت منذ لحظة الاغتيال والتي جزمت منذ البداية بتورط الأجهزة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السورية واللبنانية. والحقيقة أن التقرير، في جانبه الأكبر، ما هو إلا إعادة صياغة، مع إضافات بسيطة، لهذه النظريات. فالتقرير مثلا يفترض أنه طالما أن سوريا كان لها نفوذ أمني وسياسي واسع في لبنان قبل أن تسحب قواتها، فلابد أن تكون بالضرورة على علم بكل مراحل التخطيط والتنفيذ لعملية الاغتيال. وهذا افتراض يبدو وجيها من ناحية التحليل السياسي والتقدير العام، لكن لا يجوز اعتباره بحد ذاته دليلا يشير إلى إدانة سوريا على نحو ما فعل التقرير، من دون قرائن وأدلة قاطعة تؤكده. بالطبع، لا يعني هذا التقليل من خطورة ما جاء بالتقرير وخطورة الوقائع والشواهد التي تضمنها المرتبطة بعملية الاغتيال. ولهذا، لا يكفي أن تقول سوريا إن التقرير ما هو إلا «بيان سياسي موجه ضدها» وإنه ما هو إلا جزء من حملة الاستهداف لسوريا. هناك وقائع وشواهد محددة طرحها التقرير تتعلق بأدوار مفترضة لشخصيات بعينها في عملية الاغتيال. هذه الوقائع والشواهد والأدوار المفترضة لشخصيات سورية، ينبغي الرد عليها وتفنيدها بشكل تفصيلي واضح إن كانت فعلا غير صحيحة كما يقول المسئولون السوريون. في غياب هذا الرد والتفنيد التفصيلي، فإن الاكتفاء بالقول إن التقرير «مسيس» لن يكون له من أثر عام سوى تعزيز الاتهامات التي وجهها التقرير. ملاحظة أخرى تتعلق بقضية كبرى لم يحسمها التقرير وتركها مفتوحة. بافتراض أن الاشخاص الذين أورد التقرير أسماءهم هم الذين خططوا بالفعل عملية الاغتيال ونفذوها، فهل كان هذا بعلم القيادتين السورية واللبنانية على أعلى المستويات؟. التقرير هنا ترك باب التكهنات مفتوحا. هو يتحدث عن مجموعة ذات قدرات عالية خططت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

للاغتيال ونفذته. وهو يتحدث عن أن دافع الاغتيال قد يكون سياسيا، ولكن قد يكون أيضا لدوافع تتعلق بـــ «الغش والاحتيال والفساد وتبييض الأموال». إذن، هل أفراد هذه المجموعة تصرفوا كعصابة إجرامية فاسدة، أم في إطار مخطط سياسي على مستويات عليا؟.

هذه قضية حاسمة تركها التقرير مفتوحة. ذلك أنه إن كان هؤلاء قد تصرفوا كعصابة إجرامية فاسدة من دون علم القيادة السورية، فلا محل لحديث عن أي إجراءات عقابية بحق النظام والدولة في سوريا. بالطبع، حتى لو كان هؤلاء قد تصرفوا من تلقاء أنفسهم ونفذوا الاغتيال، فإن هذا لا يعفي القيادة في سوريا ولبنان من المسئولية. لكن الفارق شاسع هنا بين مسئولية عامة، وبين مسئولية جنائية محددة تتعلق بالتورط المباشر من جانب القيادة. عموما، تقرير ميليس ينبغي النظر إليه إجمالا على أنه خطوة واحدة في التحقيقات حول جريمة الاغتيال. والكلمة النهائية بالإدانة أو التبرئة هي رهن المحاكمة. ولا يجوز إذن أن يتصرف أحد أو يتحدث بمنطق أن ملف القضية قد تم إغلاقه وأنه آن الأوان للحديث عن عقاب سوريا أو غيرها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية